Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 3, Supplement 1, 2025, 3401

Deanship of Scientific Research

The Repercussions of the Russian-Ukrainian Crisis on Arab National security during the Period (2021-2023)

Mohammad Salim Rawashdeh* , ***Hani Ahmed Shboul***

Department of Basic Sciences and Humanities, Princess Alia University College, Al-Balqa Applied University – Jordan.

Received: 20/12/2022
Revised: 12/6/2023
Accepted: 16/4/2024
Published online: 20/2/2025

* *Corresponding author:*
jordanresearch@bau.edu.jo

Citation: Rawashdeh, M. S., & Shboul, H. A. (2025). The Repercussions of the Russian-Ukrainian Crisis on Arab National security during the Period (2021-2023). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(3), 3401. https://doi.org/10.35516/hum.v52i4.3401

Abstract

Objectives: The study aimed to identify the repercussions of the Russian-Ukrainian crisis on Arab national security during the period (2021-2023), trying to address many concerns, the most important of which are: The concept, determinants and most important challenges facing Arab national security? What is the nature and repercussions of the Russian-Ukrainian war on Arab national security?

Methods: The study used the variables analysis approach and survey using content analysis approach as well as the poetics of regional hegemony theory via media analysis.

Results: The study results showed that despite the availability of all factors that allow Arab countries to achieve the highest levels of strength and balance of power in terms of creating a prominent structure for Arab national security, Arab countries are still suffering from severe shortages in food production, industries, technology and comprehensive security.

Conclusions: The study concluded that that the Russian-Ukrainian war had and will have great repercussions and challenges on Arab national security as well as on international security simultaneously.

Keywords: Ukrainian-Russian crisis, Arab national security.

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن القومي العربي خلال الفترة (2021-2023)

محمد سليم الرواشدة* ، ***هاني أحمد الشبول***

قسم العلوم الأساسية الإنسانية، كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية –الأردن

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة التعرف إلى تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن القومي العربي خلال الفترة (2021-2023). حاولت الدراسة الإجابة عن العديد من التساؤلات أهمها: المفهوم والمحددات التي تواجه الأمن القومي العربي؟ وطبيعة وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن القومي العربي.

المنهجية: تم الاعتماد على توظيف منهجية تحليل المتغيرات والمسح باستخدام أسلوب تحليل المحتوى ونظرية الهيمنة الإقليمية، من خلال التحليل الإعلامي، لأنه من المناهج المناسبة لتحليل وسائل الإعلام. جمع المعلومات وعرض أدلتها بالشكل المناسب للوصول إلى نتائج حقيقية، وذلك لعرض المتغيرات التي وردت في فرضية الدراسة.

النتائج: على الرغم من توافر كافة العوامل التي تتيح للدول العربية تحقيق أعلى مستويات القوة وتوازن القوى من حيث خلق بنية مناسبة للأمن القومي العربي، خاصة الأمن الغذائي الذي يعتبر أساس قوة الدول العربية، وذلك لتوافر العوامل الطبيعية من تربة صالحة للزراعة، وتوافر المياه، وتنوع المناخ، والعوامل البشرية. إلا أن الدول العربية لا تزال تعاني من نقص حاد في إنتاج الغذاء والصناعات والتكنولوجيا والأمن الشامل.

الخلاصة: انطلقت الدراسة من افتراض أن هناك علاقة ارتباطية بين تداعيات وتحديات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن القومي العربي. كما خلصت الدراسة إلى أن الحرب الروسية الأوكرانية كانت وستكون لها تداعيات وتحديات كبيرة على الأمن القومي العربي على المستوى العربي من ناحية، وعلى الأمن الدولي بشكل عام.

الكلمات الدالة: الأزمة الأوكرانية الروسية، الأمن القومي العربي.

المقدمة:

أبدى العديد من المحللين اهتمامًا كبيرًا بالنتائج المحتملة للصراع العسكري بين روسيا وأوكرانيا. لقد حظي الأمن القومي العربي بأكبر قدر من الاهتمام بسبب انعكاساته السياسية والجيواستراتيجية. كما نوقش مبدأ بوتن وعلامات النظام الدولي الجديد على نطاق واسع، إلى جانب استخدام القوة المسلحة والأمن الأوروبي في المؤسسات الدولية. وقد كشف عدم فعالية هذه المؤسسات زيف العديد من المبادئ مثل حقوق الإنسان، وحرية الإعلام، وحياد وسائل التواصل الاجتماعي، التي كثيرا ما تستخدم للضغط على الدول. جدير بالذكر أن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا الذي بدأ في فبراير/شباط 2022، كانت له عواقب وخيمة على الأمن، وخاصة الأمن الغذائي العربي.

أدى الصراع العسكري وسيطرة روسيا على مناطق شرق أوكرانيا إلى تحويل النظام الدولي والإقليمي إلى نظام متعدد الأقطاب، الأمر الذي يسمح بتعزيز الأمن القومي العربي من خلال المناورة سياسيا مع أقطاب النظام الدولي الجديد لتحقيق المصالح العربية. لفهم أسباب التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وعواقبه الدولية وتداعياته على الأمن القومي العربي، لا بد من النظر إلى عدة نقاط، من بينها انهيار الاتحاد السوفييتي، وتدخل الناتو لدعم أوكرانيا بعد استقلالها، وإنشاء نظام جديد متعدد الأقطاب، والتوتر الصيني الأمريكي. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على الأمن القومي العربي.

يسبب تصاعد حدة الحرب الروسية الأوكرانية، والخوف من اندلاع حرب نووية كارثية. على الرغم من البعد الجغرافي، إلا أن هناك رابطًا كبيرًا بين العالم العربي وأطراف الصراع. ويعود تأثير هذه الحرب على الأمن القومي العربي إلى اعتماد معظم الدول العربية على القمح الروسي والأوكراني في الأمن الغذائي. وهذا الاعتماد يخلق ترابطاً في مجالات حيوية مثل: العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والسياحية والأمنية وغيرها من العلاقات الاستراتيجية.

للمواجهة بين روسيا والغرب مفارقات وأبعاد تلفت الانتباه، فالحرب الحقيقية هي حرب بالوكالة، وليست حربا مباشرة بين الروس والأوكرانيين. يشارك الغرب والأوكرانيون مع روسيا التي تعتبر الأكثر فتكاً ونفوذاً منذ سقوط جدار برلين عام 1989-1990. ترى الدراسة ظهور عناصر جديدة في الصراع، منها التطور التكنولوجي والسيبراني ونوع جديد من أدوات الصراع التي لا تقتصر على الأسلحة التقليدية والاستراتيجية بما فيها النووية. هذا التأثير النوعي على طبيعة الصراع يزيد من تعقيده وتطوره، مقارنة بالصراعات السابقة. وهكذا تبقى الحرب الباردة أو بعدها هذا ما يسمى بالأجيال الجديدة من الحروب والصراعات.

مشكلة الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معالجة مسألة العجز في الأمن القومي العربي وعدم قدرته على صياغة السياسات التي تلبي احتياجاته. عندما أعلنت روسيا الحرب على أوكرانيا، انصبت أنظار العالم على رصد تداعياتها المختلفة، محلياً وإقليمياً ودولياً. ورغم أن الحرب تدور على أراضي أوروبية بحتة، إلا أن أسرع تداعياتها الاقتصادية ظهرت على بعد آلاف الأميال من ساحات القتال فيها، وتحديدا في المنطقة العربية. وهذا ليس مفاجئا نظرا لأن طرفي الصراع لديهما علاقات تجارية وثيقة ومتنامية مع الدول العربية، وخاصة في قطاع الأمن القومي. لذا تتمحور مشكلة الدراسة حول الإجابة عن السؤال التالي: ما طبيعة تأثيرات الأزمة الأوكرانية الروسية على الأمن القومي العربي؟

أسئلة الدراسة

في ضوء ما تقدم، يمكن تحديد أسئلة الدراسة بما يلي:

1.ما مفهوم الأمن القومي **العربي؟**

2.ما محددات الأمن القومي العربي وتحدياته؟

3.ما طبيعة تأثيرات الأزمة الأوكرانية الروسية على الأمن القومي العربي؟

اهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى ماهية الأزمة الروسية الأوكرانية، ودراسة أبعاد ومحددات الأمن القومي العربي، وكذلك تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، ووصولًا لعرض بعض إنجازات واسهامات الدول العربية في مجال الأمن القومي، ووضع بعض التوصيات التي نأمل أن تساهم في معالجة تأثير الأزمة الروسية – الأوكرانية **على الأمن القومي العربي.**

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تعالج الدراسة أزمة تعد من أخطر الأزمات التي تهدد أمن وسلامة الشعوب، وتمثل خطرًا على مستقبل الوحدات السياسية

ومدى استقراراها، والتي تسعى للحديث عن ماهية الأمن القومي ومعرفة أبعاده ومحدداته والأسباب التى انبثقت منها الأزمة مع إلقاء الضوء على الأزمة الروسية الأوكرانية وأثرها على الأمن القومي العربي وبالتالي قد تفيد طلبة الدراسات العليا والباحثين في إعطائهم منهجية علمية ورفد المكتبات العربية بمعلومات حول الموضوع.

الأهمية العملية: يمكن أن تساهم في تقديم رؤية لصناع ومتخذي القرار المعنيين بالأمر لمعالجة الأزمة والوقوف على أبعادها لمحاولة تفادي تفاقمها في المستقبل القريب، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف فيها وأهم القضايا المؤثرة على الأمن القومي في ضوء هذه الأزمة الروسية الأوكرانية.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على توظيف منهجية تحليل المتغيرات، والمسح باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، ونظرية الهيمنة الإقليمية، لبيان الظاهرة ووصفها وتحليل واقع الأزمة الأوكرانية الروسية والوقوف على أسبابها وأبعادها لتدارك تداعياتها المستقبلية، إذ سيركز المنهج التحليلي على فهم وتحليل الأبعاد والمحددات التي أسهمت في التأثير على الأمن القومي من خلال الأزمة الروسية الأوكرانية.

حدود ومحددات الدراسة:

تحددت الدراسة من خلال الحدود الآتية:

الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على الفترة (2020- 2023)م.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على الأمن القومي العربي.

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وأثرها على الأمن القومي العربي.

مصطلحات الدراسة:

الأزمة: مرحلة من مراحل الصراع التي تحدث بشكل غير متوقع، وتشكل تهديدا يغير من مجريات الأمور(صابر، 2022). وجاء في تعريف كال هولستي Kal Holsti -الذي يرى أن الأزمة الدولية: ما هي إلا "تغير مهم في كمية و نوعية أو شدة تفاعلية الأمم"، فالأزمة عند هولستي هي أحد مراحل الصراع، تنشأ عن طريق مفاجئة أحد الأطراف للطرف الآخر بفعل ما، مما يؤدي إلى زيادة حدة التوتر و التهديد بين الطرفين لدرجة تفرض على صانع القرار اختيار أحد البديلين إما الحرب أو الاستسلام.(العامري,1993)

الأمن القومي: "يعتبر الأمن القومي هو حماية الحدود القومية من أي هجوم خارجي، والوصول إلى غياب التهديدات بشكل عام، وقدرة الدولة على وضع المبادئ والسياسات التي تضمن حماية الأمن وحفظ المكانة الدولية، وعدم المساس لأي حق من حقوق الدولة، ويشمل الأمن القومي العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، وحماية المجتمع من التهديدات على كافة المستويات، وفي ظل حركة التغير والتطوير يجب على الدولة أن تستمر في تطوير قوتها، حتى تستطيع أن تحافظ على درجة الأمن التي ترغب في تحقيقها، وحتى تستطيع المواكبة في ظل التقدم الذي يشهده العالم." (بوقرين,2022).

الأزمة: مرحلة من الصراع تحدث بشكل غير متوقع وتشكل تهديداً يغير مجرى الأمور (صابر، 2022). جاء ذلك في تعريف كال هولستي Kal Holsti - الذي يرى أن الأزمة الدولية ليست سوى "تغير مهم في كمية أو نوعية أو كثافة التفاعل بين الأمم". والأزمة، بحسب هولستي، هي إحدى مراحل الصراع، والتي تنشأ من مفاجأة أحد الطرفين للطرف الآخر ببعض التصرفات، مما يؤدي إلى زيادة التوتر والتهديد بين الطرفين إلى حد اضطرار صاحب القرار. ليختار أحد الخيارين إما الحرب أو الاستسلام. (العامري، 1993)

الأمن القومي: "الأمن القومي هو حماية الحدود الوطنية من أي اعتداء خارجي، وتحقيق غياب التهديدات بشكل عام، وقدرة الدولة على وضع مبادئ وسياسات تضمن حماية الأمن، والحفاظ على المكانة الدولية، وعدم - انتهاك أي حق من حقوق الدولة. فالأمن القومي يشمل العوامل الداخلية". الإقليمي والدولي، وحماية المجتمع من التهديدات على كافة المستويات، وفي ظل حركة التغيير والتطوير، يجب على الدولة أن تستمر في تطوير قوتها، حتى تتمكن من الحفاظ على درجة الأمن التي ترغب في تحقيقها، وهكذا أنها قادرة على مواكبة التقدم الذي يشهده العالم». (بوقرين، 2022).

الدراسات السابقة:

هديل محمد القضاة،(2023)، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي. ويهدف الكتاب إلى بيان التداعيات السياسية والاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على النظام السياسي والاقتصادي الدولي، قابل ذلك ظهور الأهمية العلمية والعملية للدراسة من خلال ما تشكله من عملية ربط علمية بين مفهوم الصراع، وما يترتب عليه من عملية تغيير سياسي واقتصادي داخل النظام الدولي، وما تشكله من أهمية تضاف للدراسات السابقة في حقول العلاقات الدولية والاقتصاد الدولي.

وقام بلباشر وأمين،(2023)، بدراسة هدفت تبيان مدى تأثر أسعار السلع نتيجة للصراعات والحروب بين الدول من خلال دراسات الأسواق الاستهلاكية، إما مباشرة من خلال أساسيات السوق أو غير مباشرة كالأزمات الجيوسياسية. إن سوء العلاقات الدولية وتوترها له تداعيات خطيرة على

الإقتصاديات العالمية، بما له تأثير على التجارة الدولية البينية، خصوصا في تجارة الطاقة، التي تعتبر عصب كل تلك الإقتصاديات خاصة الصناعية منها كالإتحاد الأوروبي، جاء هذا البحث إلى إبراز تحليل تداعيات أزمة من الأزمات الدولية كالصراع الروسي الأوكراني الحالي في شرق أروبا على أسعار الطاقة، حيث اعتمدنا في بحثنا على أسعار النفط والغاز باعتبارهما الأكثر حساسية للتوترات الدولية في المدى القصير والأكبر نسبة في مزيج الطاقة المستورد من روسيا، حيث خلصت الدراسة إلى أن لروسيا مقدرات طاقة ضخمة ما جعلها تحتل المراتب الأولى في هذه الصناعة خاصة في مجال الغاز الطبيعي، وأيضا حجم حصتها في واردات الطاقة في الدول الأوروبية جعل هذه الأخيرة في تبعية تامة لقطاع الطاقة الروسي، خاصة في المدى القصير والمتوسط، هذا الارتباط الذي زاد المخاوف على استقرار الإمدادات الطاقوية ما دفع بالأسعار إلى الإرتفاع إلى مستويات قياسية خاصة في بداية هذه الأزمة".

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عنوانها، إذ تناولت تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن القومي العربي، كما تميزت في الفترة الزمنية التي تناولتها والتي تتراوح ما بين (2021-2023).

ميار عادل، تقى عبدالحميد،(2023)، دور القيادة السياسية الروسية في تعزيز الأمن السيبراني,(2012-2023), جاء في البحث: يشهد العالم حالياً العديد من التحولات الجذرية نتيجة التحول الهائل في نمو تكنولوجيا المعلومات، التي أدت بدورها إلى ظهور أشكال جديدة من العلاقات والنشاطات المختلفة في جميع المجالات الدولية، حيث أطلق على عصرنا اليوم عصر الثورة الرقمية والإلكترونية، كما أصبحت البيانات والمعلومات سلاح هذا العصر، حيث باتت دول العالم جميعا تسعى إلى تطوير وسائل اتصالاتها الإلكترونية لكي تلحق بركاب باقي الدول، دخلت هذه الوسائل الإلكترونية بقوة في جميع مجالات الحياة الإنسانية، وأصبحت الأداة الأكثر تأثيرًا في حياة الشعوب وليس فقط الحكومات ودول العالم المختلفة.

عقب انتهاء الحرب الباردة ظهرت مجموعة من التحديات والتهديدات التي لم يشهدها المجتمع الدولي من قبل، وتسعى تلك التهديدات بالعابرة للحدود، حيث تعتبر من أعمق وأخطر التهديدات التي تهدد الأمن القومي لدول العالم، فلم تصبح الحروب قائمة على الجيوش والأدوات العسكرية فحسب، وإنما تجاوزت ذلك لتصبح الحروب الإلكترونية أو ما تعرف بالحروب السيبرانية، تلك الحروب أخطر من الحروب والأدوات العسكرية المباشرة، التي لا نرى آثارها بالعين، وإنما هي حروب خفية تتم عبر أجهزة حاسوب لتصبح المعلومة هي سلاح هذه الحروب.

د. محمد السبليطي في كتابه "التداعيات الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية الأوكرانية في إفريقيا (2022):هدف هذه البحث الى دراسة الحرب الروسية الأوكرانية من منعطف تاريخي؛ ليس فقط للقارة الأوروبية، ولكن أيضًا لإفريقيا والعالم عمومًا؛ فمنذ نهاية الحرب الباردة، لم يشهد العالم حدثا بارزًا ومؤسِّسًا لمسار جيواستراتيجي مفصلي، مثلما نحن بصدد مشاهدته اليوم مع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. آثار ذلك قد تختلف من قارة لأخرى، وكذلك من بلد لآخر، وذلك بحسب الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتبعية بصورة أو بأخرى للعلاقات السياسية والاقتصادية مع روسيا، والقمح الأوكراني، أو لنقل الأسواق العالمية للمواد الأولية الإستراتيجية غذائية كانت أو صناعية، خاصة ونحن في قارة ما زالت تعاني من تبعات جائحة كورونا الاقتصادية؛ فثلثا ما يستهلكه الأفارقة من القمح، يستورد من الأسواق الخارجية. وكانت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008م، قد تسببت في انتفاضات واحتجاجات شعبية في العديد من دول القارة، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. واليوم نعيش سياقًا عالميًا شبهًا، مع تشابكات أكثر تعقيدًا، باعتبار أن جذور الأزمة الأوكرانية، هي سياسية في الأساس، وأن لها تبعات اقتصادية أكيدة، بفعل العقوبات الدولية على روسيا، وتعطل بعض خطوط الإمداد الغذائية، وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، لذلك - وبسبب عمق وتنوع التشابك السياسي والجيبوليتيكي والاقتصادي بين إفريقيا وروسيا – فإن مسار الحرب في أوكرانيا، ومآلاتها ومداها الزمني، سيكون له تداعيات سياسية مهمة، يجدر رؤية ذلك بحسب السيناريوهات الممكنة، التي قد تكون لهذه الأزمة العالمية.

"هدفت دراسة حسن، (2022)، دور القيادة السياسية الروسية في تعزيز الأمن السيبراني، التعرف إلى مصالح العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. تنبع السمة المميزة لسياسة روسيا الخارجية من موقعها الجيوسياسي، ولا يمكن فصلها عنه، وفقاً لمجمل وثائق مبادئ السياسة الخارجية، واستراتيجية الأمن القومي، والعقيدة العسكرية الروسية الصادرة منذ عام(2000)، وتنبع محددات روسيا مع جوارها الجغرافي من ثلاثة محاور رئيسة أولها رؤية روسيا لمكانتها ضمن خريطة توازنات القوى الدولية، ثانيها الجغرافية السياسية للدولة الروسية، وثالثها التهديدات الأمنية النابعة من دول الجوار، واستعرض المقال المصالح الروسية في أوكرانيا، والمطالب والضمانات الأمنية الروسية، وقراءة في خطاب بوتين للعملية العسكرية، دوافع استخدام روسيا القوة العسكرية، والتداعيات المحتملة على روسيا، ومستقبل العملية العسكرية الروسية. واختتم المقال بأن التحركات الروسية تجاه تهديدات محيطها الإقليمي تأتي إدراكاً من أن الغرب سبب فيها. ومن الواضح أن قواعد اللعبة السياسية ستتغير بشكل جذري، خلال المرحلة القادمة، في العلاقة بين الشرق والغرب وأن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا ستظل مستمرة ما دامت موسكو لم تحقق تطلعاتها وآمالها في مواجهة الغرب".

دراسة أسماء احمد شوكت، 2016، بعنوان "دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة دراسة حالة روسيا في عهد بوتين: تقوم الدراسة بالتركيز على الدور الذى يمكن أن تلعبه القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة عن طريق إخراجها من حالات الفشل أو الانهيار التي تواجها، حيث تتناول الدراسة عددًا من المفاهيم منها القيادة السياسية وإعادة بناء الدولة من الناحية النظرية، وعرضت بعض الرؤى بخصوص هذا الشأن، كما قام الباحث بإضافة

رؤيته الشخصية المنصبة حول دور القيادة في إعادة بناء الدولة، من خلال أخذه حالة تطبيقية تدور حولها الدراسة ألا وهي روسيا الاتحادية خلال فترة "فلاديمير بوتين" الرئاسية، ومعرفة الدور الذي لعبة في بناء الدولة الروسية والسياسات التي قام باتباعها في ذلك، منذ وصوله إلى الحكم في سنة 2000م. كما اعتمد الباحث في دراسته على عدد كبير من المناهج الدراسية أهمها "اقتراب القيادة السياسية والمنهج المقارن" وذلك للإجابة عن التساؤل الذي تطرحه الدراسة وهو: ما مقومات القيادة التي تمتع بها (بوتين) والتي مكنته خلال فترة حكمة – التي استمرت ثمان سنوات فقط – من إعادة بناء الدولة الروسية بعد انهيارها مع نهاية حكم يلتسن؟، وقد توصلت الدراسة إلى رؤية توضح التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه روسيا الاتحادية، والخطط التي قامت الحكومة بوضعها من أجل مواجهة هذه التحديات في استراتيجياتها مثل "روسيا2020م."

وقد اعتمد الباحث في دراسته على مصادر متنوعة لجمع المعلومات متمثلة في أربع لغات مختلفة، كما حاول الباحث التنويع في تواريخ هذه المصادر بين ما هو حديث وما هو قديم نسبياً، وهذا ما يسلط الضوء على الموضوع محل الدراسة ويخدم الفترة الزمنية.

1. المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي وومحدداته

سيتناول هذا المبحث مطلبين أساسيين، إذ سيتحدث المطلب الأول عن مفهوم الأمن القومي، أما المطلب الثاني فسيتمثل في محددات الأمن القومي وتحدياته.

2. المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف، والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان، وقد قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم".(ابن منظور، 2008).

وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف". (قريش: 3:4)

فقد تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه، وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.

أما بالنسبة للتعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم القومية

أن المادة اللغوية لكلمة القومية هي (ق.و.م)، والقوم يعني الرجال دون النساء، وهو لفظ جمعي لا واحد له، وربما يدخل النساء فيه على سبيل التبع، وجمع القوم أقوام، أما الفعل الثلاثي منها قام، والرباعي أقام، ومنها يأتي معني الارتباط بالمكان، والقوم هم الجماعة التي ترتبط بمكان ما وتقيم فيه، وعندما يوجد قوم من الناس في أرض واحدة ويمارس أفراده الحياة بثقافة واحدة توجد بينهم علاقات أخرى قوية تدور حول المصلحة المشتركة والتضامن والنسب، وعلاقات اجتماعية تجعلهم يداً واحدة وتلك الروابط هي التي توجد ما يسمى بالقومية.(Anthlny, 2017)

وفكرة القومية قديمة قدم الاجتماع البشري، وقد عبر عنها ابن خلدون بفكرة العصبية وعناصر القومية لدى أغلب مفكري القومية العرب هي الأرض المشتركة، والتاريخ، والثقافة المشتركة، والمصالح المشتركة، أما قضية تأسيس القومية أو بالأحرى بناء الدولة القومية فهي القضية محل الاختلاف، فهناك رأيان حول علاقة القومية بالدولة، الأول يرى أن الدولة تجسيد لمعنى القومية، والرأي الثاني يفصل بين القومية والدولة القومية، ويرجع ذلك الخلاف إلى أن القومية كيان اجتماعي تتوافر فيه المقومات الأساسية السابقة. (بوقرين,2022).

ومن الطبيعي أن يتجه ذلك الكيان إلى إنشاء نظام سياسي يصبح وعاء له، إلا أن ذلك لم يحدث دائماً بالضرورة في كل القوميات، فهناك قومية مجزأة، أو مستوعبة بجانب أخرى في دولة واحدة، وهناك قومية بلا دولة، فالقومية تنتمي إلى طائفة من الظواهر التي تتعلق بعملية تحديد هوية أو انتماء جماعات من الناس، وتتمايز عملية تكوين الهوية أو الانتماء إلى مستويين: ذاتي وموضوعي، وقد يشير المستوى الذاتي إلى العديد من القوميات مثل اللغة والتاريخ والمصالح المشتركة، ويشير المستوى الموضوعي إلى الإقليم السياسي ونظام الدولة، وعندئذ تنشأ الدولة القومية، تعبيراً عن كيان اجتماعي تجسد في وعاء سياسي هو الدولة (أمين،2015).

فعلى الرغم من استخدامه على نطاق واسع، فإن مفهوم "الأمن القومي" يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين، فتقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية، وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جيداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها، والأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية، وعلى الرغم من أن القوة العسكرية هي مكون مهم جداً في الأمن، فإنها تُعد جانباً واحداً من جوانب الأمن، فالتاريخ ملئ في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلح تسببت في إضعاف الأمن وليس في تقويته، وقد تبدأ مثل هذه السباقات عادة بقيام دولة بتقوية قوتها العسكرية لأغراض دفاعية من أجل أن تشعر أنها أكثر أمناً، ويؤدي هذا الفعل بالدول المجاورة إلى أن تشعر

بأنها مهددة، وترد على ذلك بأن تزيد من قدراتها العسكرية، مما يجعل الدولة الأولى تشعر أنها أقل أمناً فيستمر السباق، مما أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري.(George,2016,P,16)

وقد قدم أرنولد ولفرز مثل هذا التعريف عندما قال: (يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم)، وقد يوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم، فإنه ليس قيمة في حد ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، وبالتالي فإن الأفعال التي تجعل أمة ما أكثر أمناً ولكنها تحط من قيمها لا نفع لها، ومن الصعب قياس الأمن بأي طريقة موضوعية، ولذلك فإن الأمن يصبح تقييماً مبنياً على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما أيضاً بالقدرات والنوايا الخاصة بالتهديدات المدركة، ويقود عدم الثقة بشأن المستوى الحقيقي للتهديد إلى التخطيط للبديل الأسوأ بسبب النتائج القاسية للفشل الأمني، وحتى إذا كانت المفاهيم دقيقة، فإن الأمر يتحدى القياس المطلق، لأنه موقف نسبي، فالأمن يتم قياسه نسبة إلى التهديدات القائمة والمحتملة، ولأنه من غير الممكن تحقيق أمن مطلق ضد كل التهديدات المحتملة، فيجب تحديد مستويات عدم الأمن التي يمكن أن تكون مقبولة. وأخيراً، فمن المهم إدراك أن الأمن القومي ليس موقفاً جامداً يوجد في فراغ، وإنما يتم تحديده في ضوء كل من البيئتين الدولية والمحلية، وكل منهما يتغير بشكل دائم (بولعراس، 2022) .

1. المطلب الثاني: محددات الأمن القومي وتحدياته

يعد موضوع الأمن القومي من الضرورات الوجودية التي تلازم وجود الدولة، ويمكن تحديد الأمن القومي للدولة من خلال عناصر القوة فيها، والتي تمثل قاعدة عمل لها ويمكن تحديدها في العنصر الجيوبولتيكي والديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري، في حين أن عوامل التهديد هي كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية للدولة وكيانها بفعل عوامل داخلية أو عوامل خارجية، فهي عوامل تشكل جوانب الضعف في كيان الدولة ويمكن أن تستغلها القوى المعادية لتهديد الأمن القومي للدولة، والأمن القومي للدولة ينبع أساساً من معرفتها لمصادر قوتها ونقاط ضعفها والعمل على تنمية مصادر القوة والتغلب على عوامل الضعف (عوني، 2022).

ظهر مفهوم الأمن القومي المرتبط بمفهوم الدولة، تحديدا **بعد معاهدة ويستفاليا عام 1848** ،إلا أن هذا المفهوم انتشر بشكل واسع وأصبح أكثر استخداما بعد إنشاء المجلس القومي الأمريكي في عام1947، وفيما يتعلق بالأمن القومي العربي فقد تسربت فكرة القومية لهم من أوروبا في بدايات القرن العشرين، ورافقها ظهور العديد من الأحزاب القومية التي أخذت تدعو للقومية العربية ونهضة العرب، وبانطلاق الثورة العربية الكبرى لتلبية مطالب القوميين العرب بالحرية والوحدة والحياة الفضلى، لذا نشأ كيان ضعيف ينادي بحفظ الأمن القومي العربي عبر التأكيد على الأمن الاجتماعي، وتوثيق الصلات بين الدول العربية، وصيانتها واستقلالها وسيادتها، ولكن خابت آمال الشعوب العربية في أن يكون هذا الصرح القومي الطريق لهم للوحدة.، كما لم تحسن الدول العربية من توظيف عدد من المقومات الاقتصادية والعسكرية والجغرافية، التي امتلكتها، لصالح الأمن القومي، مما رهن قرارها السياسي والإقتصادي للدول الأجنبية، وبالتالي ظلت بحاجة إلى الاعتماد على الدول الأجنبية,(الخلايله،2021).

جاء إنشاء جامعة الدول العربية كبديل للوحدة العربية، وقد أخذت هذه الجامعة على عاتقها السعي إلى توثيق الصلات بين الدول العربية، وأن تسعى لاستقلال الدول الأعضاء وحل النزاعات التي تنشب بينها، وقد تعهدت الجامعة الحفاظ على الأمن القومي العربي من خلال تشكيلها لمجلس الدفاع العربي، إلا أن المجلس لم يقدم أي خطوة نحو اهدف أنشائه، ولم تحافظ الجامعة على الأمن القومي العربي,(القاق، 2015).

لذا فإن الأمن القومي العربي يواجه العديد من المحددات التي ساهمت في غياب الاستقرار السياسي، وإيجاد المخاطر في مجال الأمن الغذائي، ويعاني الوطن العربي من المشاكل المائية، وضعف القدرات العسكرية والتعاون العسكري للدول العربية، بالإضافة إلى القيود التي فرضها الولايات المتحدة الامريكية، والتراجع في إمكانات الأنظمة العربية في النسق الدولي لصالح إسرائيل، وما فرضته أيضا العولمة وتهديداتها الثقافية,(العوايشه، 2015).

وللأمن القومي العربي العديد من الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والجغرافية والأيدلوجية ولكل منها الخصائص التي تثبت الترابط والتكامل فيما بينها، فالأمن القومي العربي هو محصلة أمن الدول في جامعة الدول العربية غير أنها إلي حد كبير تفتقر إلي محددات التكامل الإقليمي الموضوعي، بالإضافة إلي غياب الاستشعار بالمخاطر التي تهدد الأمن العربي القومي، فالعلاقات في الدول العربية تمر بمحن حقيقة مختلفة، ولعل أخطرها التمزق والتشتت في الأهداف والسياسيات، حتى أصبح من الصعب على المهتمين بالشؤون العربية العمل على رسم الخطط الواضحة والمحددة لحماية الأمن العربي، بل أكثر من هذا وضع مفهوم موحد ومتفق عليه بين جميع الأطراف، لما يطلق عليه الأمن القومي العربي.(عاشور، 2017).

المطلب الثالث: الأمن القومي العربي والمتغيرات الإقليمية:

إن بروز المتغيرات العالمية المتسارعة في قريتنا الكونية الصغيرة وعظم أثرها وانعكاساتها على الساحة الإقليمية والدولية وخصوصاً الحرب الروسية-الأوكرانية والصراع العربي الإسرائيلي تعتبر من التحديات المباشرة للأمن القومي العربي، الذي يستدعي الإعداد والتخطيط لها بموضوعية وشفافيه عالية لمحاولة سبر غور هذه المتغيرات ودلالاتها وعظيم أثرها وانعكاساتها إن كان على الصعيد الأمني أو الاقتصادي أو على صعيد بروز التكتلات والأحلاف الجديدة في ظل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، وبالرغم من هذه الحقائق، لازال عالمنا العربي غير قادر على دراسة وتحليل هذه المعطيات

في محاولة منه لتأسيس مرحلة جديدة للنهوض بهذه الأمة لتعظيم الإيجابيات والتجاوز عن السلبيات التي كادت أن تعصف بأمن هذه الدول وتقدم شعوبها.

تقع الدول العربية في محيط إقليمي متفاوت التأثير والتأثر، ففي الجهة الشمالية والشرقية تواجه طلائع الأمة العربية الأمتين التركية والإيرانية، وتلك الأمم الثلاث (العربية والتركية والايرانية) أنتجت بجدارة التاريخ الحضاري للإسلام، ومع ذلك تشتد ما بينها التوترات بين الآونة والأخرى. وفي الغرب والجنوب تتعايش الشعوب العربية مع تأثيرات الأوربة والأفرقة وانعكاساتها. إن هذه الجغرافية السياسية والثقافية تدفعنا للتساؤل: كيف يتشارك العالم العربي جيرنه مع كل هذه الألوان الثقافية، وما هو موقعه دوليًا وما مدى تفاعله مع المتغيرات الدولية الجديدة.

وباعتبار مفهوم "الأمن القومي العربي" جماعيًّا، كان لا بد من مؤسسة تتعهده، ولذلك جرت مأسسته بتوقيع "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي" في إطار جامعة الدول العربية عام 1950، وهي معاهدة نظرت إليه باعتباره فوق القُطريات، التي تُعدّ صناعةً استعمارية، وباعتباره أمنًا "وطنيًّا" لا "قوميًّا"؛ إذ إن شعب أي دولة عربية ليس "أمّةً" بمفرده، وحتى الدول العربية لا تمثّل منفردة "دولة-أمة" بل جزءًا من أمّة أكبر تتشارك معها المصير.

وتشير الدراسة الى أن "للأمن القومي" فهمٌ آخر لدى بعض الباحثين أقرب إلى مفهوم الأمن الإقليمي، انطلاقًا من أن الإقليم "فرع من النظام الدولي، ومجموعة دول ذات خصائص تميزها عن غيرها في منطقة جغرافية واحدة"، وبهذا فإنه يتموضع بين "النظام الدولي" ووحدتِه "الدولة"، التي تُبلورِ سلوكَها الأمني التهديداتُ التي تتعرض لها والتي قد تتجاوز أحيانًا حدودها الوطنية. وبناءً عليه، يقع الأمن الإقليمي في المنطقة العربية في إشكالية مركّبة تتمثّل من جهةٍ في عجز التفاهمات الإقليمية لدول المنطقة عن إنشاء منظومات إقليمية تتصدى للأمن المتفلّت العابر للحدود، كاتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي لا تزال التحديات الأمنية الذي أُنشئ بسببها قائمة.(قبلان وآخرون 2023),

تشير هذة الدراسة إلى أن الأمن القومي العربي ما زال يعيش في ظل الأمس ومقتضياته وحاضرنا بات ماضيًا أما مستقبلنا فهو في علم الغيب، لم نحقق تقدمًا يذكر، وما زلنا نراوح مكاننا بطريقة غير إيجابية إذ أننا في كثير من الميادين قد تراجعنا بنحو يدعو إلى الاستغراب.

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن نعرض المكان والزمان العربيين ونحكم تاليًا. المكان هو جغرافية العالم العربي فهل تغيرت؟ والجواب نعم، ولكن إلى الأسوء، وفي هذا لن نبحث في ضياع لواء الإسكندرونة والأقاليم السورية الشمالية التي سلمتها فرنسا إلى تركيا، ولا جزر الكناري وسبتة ومليلة وصخرة الحسيمة التي أصبحت جزءًا من إسبانيا وسنترك عربستان والجزر الإماراتية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي احتلتها إيران ولا حتى الحرب المستعرة في فلسطين والحرب الدائرة في غزة.

سنعود لما فقدناه منذ عقود خلت، فما إن انقضت العشرية الأولى من هذا القرن حتى انفصل جنوب السودان عن شماله عام 2011 مودعا عروبة المكان، وسبق أن احتلت الولايات المتحدة العراق عام 2003 وقضت على أسس دولته الوطنية وأشعلت الفتنة في جماعته الوطنية. واقتطعت إسرائيل وما زالت تقتطع يوميًا أراض فلسطينية، وقامت بتدمير غزة وترديل أهلها بنكبة أخرى كما كانت حرب 1948. وتجرأت الإدارة الأمريكية حيث قامت بنقل سفارتها إلى القدس المحتلة واعترفت بالاحتلال الإسرائيلي للجولان، وقامت الدول الإقليمية المجاورة بتعزيز نفوذها في ديارنا فزرعت أعدادا كثيرة من القواعد العسكرية على الأراضي العربية هكذا اقتسمت القوى الكبرى والقوى الإقليمية كعكة جغرافيتنا السياسية وما زالت شهيتها متقدة نحو مزيد من القضم.

أما الزمان العربي فقد تقهقر هو الآخر حتى أن آلة الزمن قد حركت عجلاتها مسرعة نحو المستقبل في العالم بأسره وتوقفت مشلولة في ديارنا... لقد أصبحنا نشهد على تخلف متسارع لكل مناحي الحياة العربية وبخاصة أنظمة التربية والتعليم التي تراجعت في أغلب البلدان العربية، وأظهرت إحصائيات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "ألكسو" لعام 2018، بأن معدلات الأمية في الوطن العربي وصلت ل21 في المئة وهو رقم مرتفع عن المتوسط العالمي الذي يبلغ 13.6 في المئة. وحسب بيانات المرصد العربي للتربية فإنه و حتى عام 2024 يتوقع أن يكون هناك 49 مليون أمي في العالم العربي. من بينهم حوالي 15,5مليون ذكر و33,5مليون أنثى. يبلغ عدد الأميين الشباب منهم حوالي 6,5 مليون. وحسب المرصد العربي أيضًا فإن حوالي 5,6 مليون طفل عربي ما بين 6-11 سنة لم يلتحقوا أساسًا بالمدرسة (61,2 % منهم من الإناث) (الغزاوي,2019).

وعجلة الزمن العربية –كما أسلفنا- لم تتقدم بل تراجعت، واستمرت في ذلك وكأنما تجهيل الأمة العربية ليس بكاف على مقدراتها، فقد ارتفعت مستويات الفقر في بعض الدول العربية إلى درجة خطيرة حتى أصبحت آفة الفقر في إحدى هذه الدول تهيمن على قرابة نصف السكان، وهو الأمر الذي يثير قلق جامعة الدول العربية والمجموعة الدولية.

ومن البديهي أن نستدرك ونحن نعرض لأوضاع العالم العربي المتردية لنشير إلى أن هناك جهودًا كبيرة تبذل من عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى جهود جامعة الدول العربية لتطوير الإمكانات والاستجابة لمستلزمات التنمية المستدامة. ومؤخرًا أشار الاجتماع السادس للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المنعقد في الجامعة العربية في حزيران الماضي/ 2022 إلى التحديات التي تواجه الدول العربية في مهمتها هذه مثل:

- التحديات السياسية والأمنية وبخاصة النزاعات المسلحة والصراعات التي تعيشها بعض الدول.

- ضعف البنية القانونية المؤسسية لمواكبة المستجدات وجذب الاستثمار.
- أغلب الاقتصادات العربية تعتبر اقتصاديات ريعية لا اكثر.
- ضعف مؤشرات الاقتصاد المعرفي والبنية التكنولوجية بالوطن العربي.
- زيادة مُعدلات الفقر، وعدم القدرة على الاكتفاء الذاتي.
- كما تواجه الدول العربية، التحديات البيئية والمناخية والتي تعد تحديات ذات طبيعة شديدة بشكل خاص، فرغم أن المنطقة غنية ببعض الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، لكنها تواجه عجزًا خطيرًا في موارد أخرى كالماء والأرض الزراعية اللازمة لدعم متطلبات النمو. وقد خرج الاجتماع بعدد من التوصيات منها :

- ضرورة مواكبة الثورة الرقمية.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني على إنشاء منتديات وطنية للتنمية المستدامة.
- أهمية دور الشباب كشركاء في تحقيق أهداف التنمية.

أما قضية الحريات ونشر الديمقراطية فهو مشروع مؤجل لانتفاء مستلزماته وعلى رأسها البنى المؤسساتية لدولة القانون، هذه الدولة التي تفصل ما بين السلطات الثلاث ولا تهيمن فيها السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقانونية، كما يحدث في غالبية دولنا العربية مما يجعل الحريات والديمقراطية مؤجلة وبالتالي تبقى دولة القانون حلما بعيد المنال.

تلك هي باختصار لمحات عن أوضاع العالم العربي فما مدى اندماج هذا العالم في النظام الإقليمي وما مدى التحالف والتخالف بين عناصره وقضايا تحدي تجديد العروبة في علاقاته. إن للنظام الإقليمي العربي بنيته الجغرافية والسكانية والاقتصادية والسياسية وهي بنية مغايرة لبنية النظام الشرق أوسطي الذي يدخل على نظامنا العربي دولاً إقليمية غير عربية لها استراتيجيات مختلفة وربما عدائية مع دول النظام العربي. ومما لا ريب فيه أن القوى الثلاث التي تبرز في هذا المحيط الإقليمي وتتقاسم تأثيراتها على الدول العربية كافة هي كل من: إيران، تركيا وإسرائيل التي تبدو قوى مؤثرة جدًا في ظل عوامل الفرقة العربية والاحتدامات بين أطراف النظام العربي مما يبرز إلى العيان تجاذبات وأطماع القوى الثلاث وانعكاساتها الميدانية على الدول العربية.(عبدالنبي,2023).

وترى الدراسة ان هناك العديد من المشاكل التي يتعرض لها العالم العربي يجب مجابهتها بكل قوة واقتدار ومن أبرزها :

- مصادر التهديد للأمن القومي العربي.
- الافتقار الى التكامل القومي العربي.
- الافتقار الى الإجماع العربي.
- ضعف معدلات المشاركة السياسية.
- شرعية جهاز الدولة الصراعات الغير محلولة وآثار الميراث الإستعماري.
- الفساد والفقر وانخفاض مستوى التنمية وندرة الوارد، و إنعدام البحث العلمي العربي والضعف في محاولة تجسير الفجوة بين العالم العربي والعالم المتقدم والإنتقال من مجتمع مستهلك الى مجتمع منتج.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن القومي العربي

كان الشرق الأوسط تاريخيا مسرحًا من مسارح الحروب العالمية وليس قلبها الذي ظل دائمًا في أوروبا، ولكنه الآن زاخر بعنف الإرهاب، مع التدخلات العنيفة للدول الإقليمية، سواء كان ذلك بالأصالة المباشرة عن نفسها، أو عن طريق جماعات مذهبية تابعة ومنظمات وميليشيات بطريقة غير مباشرة، وبعد التوقيع المتوقع للاتفاق النووي الإيراني-الأمريكي، والشهود عليه من الصين وروسيا وأوروبا، فإن الوطن العربي سوف يواجه واقعه المعقّد بعد انصراف العالم إلى أمور أخرى. والمقصود هنا هو أن الدول العظمى سوف تتعامل مع الإقليم على أساس ثنائي، وطبقًا لمواقف وقضايا منفصلة تتغير تجاهها المصالح حسب المنفعة وحصيلة المكسب والخسارة، وليس على أساس استراتيجي شامل وفاعل.

ويأتي هذه المبحث للتعرف إلى تاريخ الصراعات في الشرق الأوسط والتأثير المحتمل للأزمة الروسية الأوكرانية على منطقة العربية، والتعرف إلى تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن القومي العربي.(ابو حمور,2022).

المطلب الأول: تاريخ الصراعات في الشرق الأوسط والتأثير المحتمل للأزمة الروسية الأوكرانية على المنطقة العربية

من المرجح أن تخلق الحرب في أوكرانيا مشاكل جديدة لأوروبا في العالم اجمع, وفي حين أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لن تكون قادرة بمفردها على ايجاد بديل لروسيا كمزود الطاقة الرئيس لأوروبا، فإنها ستضمن نفوذًا أكبر على الغرب. وربما يكون هذا انتكاسة لجهود إدارة "بايدن" لتحويل تركيزها بعيدًا عن الشرق الأوسط ونحو آسيا. (ابو حمور، 2022).

كما أفاد تقرير صادر عن معهد الشرق الأوسط بواشنطن بأن "أوكرانيا تصدر 95٪ من حبوبها عبر البحر الأسود، وقد ذهب أكثر من 50٪ من

صادراتها من القمح إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2020م، وقد يكون للأحداث تأثير إنساني مدمر على الدول الهشة بالفعل في بلاد الشام وشمال إفريقيا، ويمكن أن تجد الدول الإقليمية التي كانت تكافح بالفعل من الناحية الاقتصادية لايجاد البديل لتأمين أمنها الغذائي ويمكن أن يكون لارتفاع أسعار الخبز، إلى جانب الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، تأثير مزعزع بشدة للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعاني المنطقة بالفعل من أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي في العالم، ويمكن أن تؤدي الزيادات الإضافية في الأسعار إلى تعميق الأزمات الإنسانية، وخاصة في الدول التي تحوم بشكل خطير بالقرب من المجاعة، مثل اليمن ولبنان، وكلاهما مشترٍ رئيس للقمح الأوكراني، وعلى الرغم من ذلك، فإن قلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستنجو من هذه الآثار.(الهيتي، 2022).

يمكن أن يوفر الصراع الروسي الأوكراني لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نفوذًا جديدًا مهمًا مع الولايات المتحدة وأوروبا، باعتبارها بديلًا محتملًا آخر لحل مشاكل الطاقة في أوروبا ربما تؤدي التوترات المتصاعدة بين أوروبا وروسيا بشأن أوكرانيا إلى تعقيد موقف أوروبا في الأزمات، في سوريا وليبيا، حيث ترك التدخل الروسي الأوروبيين بالفعل في موقف ضعيف، وستؤدي التوترات المتزايدة مع موسكو إلى تقليل احتمالية تكاتف الغرب وروسيا لتوفير حلول سياسية مستقرة لهذه الأزمات. (البرصان، 2022).

كما تركيا أيضًا جزءًا مهمًا من المعادلة؛ نظرًا لكونها عضوًا في الناتو، ولها علاقات وثيقة مع كل من روسيا وأوكرانيا، فالصراع في أوكرانيا سيعزز من أهمية تركيا، حيث تتنافس روسيا والغرب الآن على جذب أنقرة خلف مواقفهما بشأن أوكرانيا، فواشنطن تحرص على أن تواصل أنقرة مبيعاتها من الأسلحة إلى كييف. ومن غير المرجح أن تتحالف تركيا بشكل كامل مع الغرب ضد روسيا.

ومن المرجح أن تزداد التوترات بين روسيا والدول المجاورة الأعضاء في الناتو التي من المحتمل أن تشارك فيها الولايات المتحدة؛ بسبب الالتزامات الأمنية للتحالف، وبالإضافة إلى ذلك، سيكون للصراع في أوكرانيا تداعيات أوسع، خاصة بالنسبة للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وللتعاون المستقبلي في القضايا الحاسمة، مثل: الحد من التسلح، والأمن السيبراني، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وأمن الطاقة، ومكافحة الإرهاب، وأزمة المناخ.(أبو طالب,2022).

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن القومي العربي.

قبل أن تنتهي جائحة كورونا وقبل أن يتعافى العالم بشكل كامل من تداعياتها الكارثية التي طالت كل كبيرة وصغيرة في عالمنا المعاصر، ومست بشكل مباشر كافة دوله وشتى شعوبه، اندلعت شرارة أزمة أخرى، ورغم أن رحاها تدور بين بلدين أوروبيين إلا أن تداعياتها في أيامها الأولى تجاوزت حدود الجغرافيا الأوروبية لتشمل معظم قارات العالم، وتأثيراتها تجاوزت ساحات الحرب وطاولات مفاوضات السياسة لتمتد إلى الغذاء والطاقة، والتي لا يعلم أحد متى أو كيف ستنتهي. (الخلاية,2021).

وكعادة الدول العربية التي دائما ما تكون الأكثر تأثرا بالأزمات الدولية حتى البعيدة منها عن حدودها الجغرافية، وكان من بين المناطق الأسرع والأكثر تأثرا بالأزمة الروسية الأوكرانية، فقبيل اندلاع شرارة هذه الأزمة وحتى في أيامها الأولى كان هناك من يحلل في منطقتنا أنها مجرد حرب تقليدية بين بلدين لا نشاركهم الإقليم ولا الدين ولا الثقافة ولا الاهتمامات ولا الطموحات ولا المصير.(كمال، 2022).

وإن كنا لا نقتسم معهم الإقليم، إلا أننا نقتسم معهم ما هو أهم، الغذاء، لأنه عندما كانوا يتسألون عن السبب المفاجئ في ارتفاع أسعار معظم الموارد الغذائية في أكثر من بلد عربي، كانت تأتيهم الإجابة إنها الأزمة الروسية الأوكرانية، لذا وبعد أقل من ثلاث أسابيع من العمليات العسكرية على الأراضي الأوكرانية، وفي محاولة للبحث عن الرابط بين ارتفاع الأسعار في بلدانهم وبين أزمة عسكرية أبعد ما تكون عن حدودهم، كان مواطني عدد كبير من الدول العربية يبحثون ويتداولون فيما بينهم أرقاما تتعلق بنسبة إسهام طرفي الأزمة روسيا وأكرانيا في محاصيل غذائهم الرئيسية، لا سيما القمح والذرة ومشتقاتهم، ربما لم يتفاجأ الكثيرون بعد أن وجدوا أن روسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم بـ37.3 مليون طن سنويا، في حين تأتي أوكرانيا في المركز الرابع بـ18.1 مليون طن سنويا، لكن ربما ما فاجأ بعضهم هو ما اكتشفوه من أن معظم الدول العربية التي يعد فيها الخبز غذاء رئيسيا تعتمد بشكل رئيسي على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا. (عاطف,2023).

وبعد أن أظهرت لهم النتائج أن عام 2020م على سبيل المثال شهد استحواذ الدول العربية وحدها على نحو 11 بالمئة من صادرات القمح العالمية، واستيراد نحو 13.165 ألف طن من القمح من روسيا، وهو ما يشكل نسبة 35.3 بالمئة من مجمل صادرات أحد طرفي الأزمة من هذا المحصول الاستراتيجي، ونحو 7.598 ألف طن من أوكرانيا وهو ما يمثل نسبة 42.1 بالمئة من مجمل صادرات طرف الأزمة الأخر من هذا المحصول وفقا لبيانات اتحاد المصارف العربية، هذا فيما يتعلق بالدول العربية مجتمعة. (النجو، 2022).

مع تفاقم الحرب الروسية – الأوكرانية، وفرض عقوبات متزايدة وشديدة من قبل الدول الغربية على روسيا، وإحتمال توقف صادرات هاتين الدولتين إلى الخارج لفترة قد تطول، رغم تدخل تركيا في وساطة لتصدير الحبوب بموجب الاتفاق، الذي توسطت فيه الأمم المتحدة وتركيا في يوليو/تموز 2024 للتصدي لأزمة غذاء عالمية تفاقمت بسبب الحرب الروسية لأوكرانية وحصار الموانئ الأوكرانية.

تشير الدراسة إلى أن هناك مفارقات مثيرة للجدل في العالم العربي، بينما تشكل الدول العربية نحو 5% من سكان العالم، فإنها تستورد نحو 20%

من كمية الحبوب المتاحة للتجارة الدولية، ولا تنتج سوي 2.5% من الإنتاج العالمي للحبوب، على الرغم من توفر الموارد الطبيعية كالأرض والمياه والبشر في العديد من الدول العربية، ولذلك اتسعت الفجوة الغذائية ما أدى إلى حالة من العجز الغذائي. حيث تعاني الدول العربية من الانصراف عن الاستثمار في قطاع الزراعة الحيوي، كما إن القطاع الزراعي العربي لا يتجاوز 5% من مجمل مساحة الوطن العربي، ونسبة الاستثمارات فيه لا تتجاوز 9% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الأخرى في حين أن الزراعة تساهم بنحو 13% فى الإنتاج المحلي. هذا فضلا عن إهمال دعم المزارعين والإنفاق على البحوث الزراعية، حيث إن ما تنفقه الدول العربية مجتمعة على البحوث الزراعية لا يزيد على 1% من قيمة الإنتاج الزراعي.

وتشير الدراسة إلى أن حجم اعتماد الدول العربية على القمح الروسي والأوكراني في تزايد مستمر، حيث تعتمد بعض الدول عربية على القمح الروسي والأوكراني بشكل كبير. وعلى سبيل المثال، فإن مصر تحصل على 54.5% من حاجتها من القمح من روسيا، وتستورد 14.7% من حاجتها من القمح من أوكرانيا، وهذا يعني أن مصر تحصل على 70% مما تحتاجه من القمح من البلدين. أما المغرب، فإنه يعتمد على القمح الروسي لتوفير 10.5% من القمح، ومن أوكرانيا بنسبة 19.5%؛ يعني تقريبا ثلث حاجة المغرب من القمح يتم توفيرها من روسيا وأوكرانيا. أما السودان فيعتمد وبشكل كبير جدا على القمح الروسي، ويستورد نحو 46% من روسيا وحدها، في حين لا يستورد القمح الأوكراني.

أما اليمن، فيحصل على القمح من روسيا بنسبة 31%، ومن أوكرانيا بنسبة 6.8%، يعني أكثر من ثلث سلة اليمن من القمح يأتي من هذين البلدين.وتعتمد تونس وبشكل كبير على القمح الأوكراني، وبشكل نحو النصف (48%) من واردات تونس من القمح، في حين تستورد نسبة ضعيفة من روسيا) 3.97%. أما الأردن فلا يعتمد على القمح الروسي، في المقابل يستورد 11% من حاجته من أوكرانيا، ويحصل على 86% من رومانيا. وقد شكلت واردات القمح الروسي الى الدول العربية نسبة 35.3 % من مجمل صادرات روسيا من القمح، في حين شكلت واردات القمح الأوكراني إلى الدول العربية نسبة 42.1 % من مجمل صادرات أوكرانيا من القمح.

جدول رقم 1 واردات الدول العربية من القمح الروسي .

الدولة	المرتبة العالمية في استيراد القمح /الروسي	واردات القمح من روسيا/ (الف طن)	نسبتها من واردات روسيا من القمح الى الدول العربية (%)	نسبتها من مجمل صادرات روسيا من القمح(%)
مصر	1	8,254,6	62.7	22.1
السودان	5	1,333,4	10.1	6.3
اليمن	8	796.1	6.9	2.1
الإمارات العربية	19	674.6	3.1	1.8
عُمان	18	429,1	3.5	1.3
الأردن	27	292,7	2.2	0.5
السعودية	28	245,5	1.9	0.7
ليبيا	36	170,0	1.3	0.5
لبنان	18	156,4	1.2	0.4
موريتانيا	39	158,3	1.2	0.4
تونس	44	111,2	0.8	0.3
قطر	51	82.1	0.4	0.2
الصومال	65	29,3	0.2	0.3
العراق	19	0.1	0.0400	0.0041
جميع الدول العربية		13.164.6	100.0	35.3

المصدر: اتحاد المصارف العربية. (الدراسات والابحاث والتقارير) العدد 496 - آذار/مارس 2022.

جدول رقم 2 واردات الدول العربية من القمح الاوكراني.

الدولة	المرتبة العالمية في استيراد القمح الأوكراني	واردات القمح من الأوكراني / (ألف طن)	نسبتها من واردات أوكرانيا من القمح إلى الدول العربية (%)	نسبتها من مجمل صادرات أوكرانيا من القمح(%)
مصر	1	3.075.2	40.5	17.0
تونس	6	984.0	13.0	5.4
المغرب	7	952.0	12.5	5.3
اليمن	8	708.2	9.3	3.9
لبنان	9	669.7	8.8	1.7
ليبيا	12	546.4	7.2	3.0
الأردن	18	224.1	2.9	1.2
موريتانيا	21	126.1	1.6	0.6
السودان	23	109.5	1.4	0.6
السعودية	27	46.2	0.8	0.4
قطر	31	40.6	0.5	0.2
الصومال	32	40.0	0.5	0.2
عُمان	36	42.2	0.3	0.1
جيبوتي	39	17.1	0.2	0.1
الامارات العربية	40	11.1	0.1	0.1
الجزائر	47	5.1	0.1	0.0
الكويت	56	0.3	0.005	0.002
جميع الدول العربية		7.598.2	100.0	42.1

المصدر: اتحاد المصارف العربية. (الدراسات والأبحاث والتقارير) العدد 496 - آذار/مارس 2022.

حيث تُمثل صادرات روسيا وأوكرانيا من القمح والذرة جزءاً كبيراً جداً من الصادرات العالمية من هذين المنتجين. يُظهر الجدول رقم 1 صادرات كل من روسيا وأوكرانيا خلال العام 2020، ونسبتها من مجمل الصادرات العالمية. وقد بلغت نسبة صادرات روسيا من القمح في العام 2020، 19.4 % من صادرات القمح العالمية، و1.2 % من صادرات الذرة، و2.2 % من صادرات طحين القمح.

في المقابل، بلغت صادرات أوكرانيا من القمح نسبة 9.4 % من مجل الصادرات العالمية في العام 2020، وصادراتها من الذرة نسبة 15.1 % من الصادرات العالمية، وطحين القمح نسبة 1.9 %. وعليه، فقد بلغت صادرات هاتين الدولتين نحو 55,323 ألف طن من القمح في العام 2020، مثلت نسبة 28.8 % من الصادرات العالمية، ونحو 30,242 ألف طن من الذرة، مثلت نسبة 16.3 % من الصادرات العالمية، ونحو 468 ألف طن من طحين القمح، مثلت نسبة 4.1 % من الصادرات العالمية. تدل هذه الأرقام على الأهمية الكبيرة لروسيا وأوكرانيا في إنتاج وتصدير القمح والذرة عالمياً، وخطورة إنقطاع صادراتهما عن الأسواق الدولية.

من ثلثه يأتي من روسيا وأوكرانيا، دول المغرب العربي لا تختلف كثيرا، حيث يعتمد المغرب على أوكرانيا في توفير 19.5 بالمئة من احتياجاته من القمح، في حين يحصل من روسيا على نسبة 10.5 بالمئة، أما تونس فتحصل على نصف وارداتها من القمح تقريبا من أوكرانيا الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار فيها إلى أعلى مستوى لها في 14 عاما.(الجميلي، 2022).

وفي ظل هذه الأرقام يبدوا منطقيا أن يكون الوطن العربي من المناطق الأكثر تأثرا بالأزمة، والأكثر تضررا من استمرارها وإطالة أمدها في ظل امتلاك معظم الدول العربية مخزونا استراتيجيا من القمح لا يكفي لمدة طويلة مع تضرر إمدادات القمح المتوقع، خاصة أن العمليات العسكرية تتركز في شرق أوكرانيا التي تحتوي على الأراضي الزراعية الأعلى خصوبة والأوفر محصولا والأكثر إنتاجا للقمح على نحو يمكن الجزم معه بحدوث تراجع في معدلات إنتاجه، والارتفاع الكبير في أسعاره الحالية، وكذلك أسعار التعاقدات المستقبلية نتيجة لنقص المعروض وزيادة تكلفة النقل بعد ارتفاع أسعار البترول، وصعوبة نقله بعد إغلاق الموانئ الأوكرانية بالكامل.

وثمة مخاوف أكبر حول مستقبل الأمن الغذائي في العالم إذا ما توسعت الحرب الروسية على أوكرانيا جغرافيا لتشمل دولا أخرى أو توسعت نوعيا بأن يتم استخدام أسلحة الدمار الشامل، ومن هنا فالجميع يسعى لأن تنتهي هذه الحرب دون دفع فاتورة باهظة على الصعيد الاقتصادي عموما، وعلى صعيد الغذاء خصوصا.

في المحصلة، قد يشكل الاعتماد الكبير لمعظم الدول العربية على واردات القمح والذرة من كل من روسيا وأوكرانيا تحدياً جدياً في ما خصّ الأمن الغذائي العربي، وبالتالي على الأمن القومي العربي, ولا سيما مع تصاعد حدة الحرب الروسية – الأوكرانية، وتشديد العقوبات على روسيا واحتمال قطعها عن النظام المالي الدولي وحتى منعها من التصدير إلى الأسواق الدولية. ومجدداً، يدعو هذا الأمر الدول العربية إلى السعي الى تعزيز الأمن الغذائي ذاتياً، عبر الإستثمار في مشاريع زراعية عربية مشتركة، وذلك في ظل وجود فوائض مالية ضخمة وأراض شاسعة قابلة للزراعة على إمتداد الوطن العربي.

وفي ظل القرارات التي اتخذها طرفي الأزمة لا سيما روسيا بحظر تصدير الحبوب حتى نهاية تشرين أول على أقل تقدير لتأمين احتياجاته المحلية بعد العقوبات القاسية المفروضة عليها. وهو الأمر الذي أكدته منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الأخير الذي أشار إلى أن "ما بين 8 ملايين و13 مليون شخص سيعانون من الجوع في العالم بسبب عواقب الحرب في أوكرانيا، لاسيما في آسيا وشمال إفريقيا" حيث تعتمد 26 دولة، معظمها في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، بأكثر من 50 بالمئة على هذين البلدين في واردات القمح.(عبد الله، 2020).

وبناء على ما تقدم من معطيات نود الإشارة إلى أن الأزمة الروسية –الأوكرانية تمثل تهديداً مباشراً جدي ووجودي للأمن القومي العربي. لذا يستوجب على الأنظمة العربية مواكبة التطورات والسعي الجاد لايجاد حلول ناجعة وعاجلة لتقليل تبعات هذه الأزمة إلى حدها الأدنى، وأخرى طويلة الأمد لتفادي تكرار آثارها، ولعل الدرس المستفاد الأول في هذة الدراسهو التركيز على بلورة مفهوم الأمن القومي العربي وربط الأمن الغذائي كأحد مكوناته الرئيسة.(احمد, 2022).وإعادة الاعتبار لمفهوم الأمن الغذائي العربي الذي طالما كان الحديث عنه يعد من باب الرفاهية، أو من باب الشكليات أو المؤجلات في جدول أعمال اجتماعات بعض المنظمات والهيئات العربية، وإلى أن يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي لكل الدول العربية من الغذاء عبر رفع معدلات الإنتاج المحلي والتوسع في زراعة المحاصيل الرئيسية، اعتقد انه لا يوجد امامنا طريق واضحة المعالم إلا بالعودة والجلوس على طاولتنا العربية بكل حصافة وأمانة وإرادة حقيقية واضحة المعالم لوضع نظرتنا المستقبلية وذلك لدراسة جميع الامكانيات والفرص لاسغلالها بالشكل الصحيح من أجل تعزيز أمننا القومي بكل ابعادة وخصوصاً الأمن الغذائي الذي يعتبر الجزء الأهم في هذة الحلقة, ولكافة دول المنطقة، عبر الاستثمار في مشروعات زراعية عربية مشتركة، وذلك في ظل وجود فوائض مالية عربية ضخمة وأراض عربية شاسعة قابلة للزراعة على امتداد الوطن العربي، وموارد اقتصادية عربية هائلة متميزة في مجالات عدة ترتبط بشكل أو بآخر بعملية إنتاج الغذاء و لا ينقصها فقط سوى التكامل، وإلى أن يتم ذلك لا بد من الاستعداد من الآن بحزمة من السياسات لتحمل ومواجهة تبعات الارتفاع العالمي للعديد من المواد الاستهلاكية الرئيسية وكذلك الوقود، في ظل توقع منظمة "الفاو" ارتفاع مؤشر أسعار المواد الغذائية من 8 بالمئة إلى 20 بالمئة أعلى من مستواها الحالي. (احمد, 2022).

نتائج الدراسة

إن روسيا وأوكرانيا يشكلان دورًا بارزاً في الاقتصاد العالمي، وذلك لاعتبارهم مصدران رئيسيان للنفط الخام والغاز الطبيعي وخامات المعادن المختلفة. هذا بالإضافة إلى ذلك، فكلاهما لاعبان رئيسيان في القطاع الزراعي العالمي لأنهما منتجان رئيسيان للقمح، والأسمدة، وزيوت الطعام. وبذلك فإن أي نقص في التصدير لهذة المواد ستكون انعكاساته مباشرة على (الأمن الوطني) للدول المستوردة. وبالتالي سيؤدي إلى خلق أزمة حول العالم تؤدي إلى التضخم ومضاعفة التأثير عليها، وهو ما تجلى فعليًا على الوضع الحالي نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية التي خلقت حالة من التضخم طالت دول العالم أجمع وبالأخص الوطن العربي الذي يعتمد بشكل كبير في تلبية احتياجاته الغذائية على الخارج وبالأخص روسيا وأوكرانيا.

من خلال ما سبق، توصلت الدراسة إلى أن الأثر المباشر للأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن القومي العربي يأتي من خلال تدارك الأنظمة السياسية في الدول العربية لخطورة الأزمة، ومدى أهمية تحقيق الأمن الغذائي بكافة أبعادة ومكوناته، مما سمح لبعض الدول العربية إعادة النظر في سياساتها وتحالفاتها الداخلية البينية والخارجية. هذا جاء ضمن وضع الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية على عدة مستويات وضمن خطط قصيرة وطويلة الأجل. فعلى المدى قريب من خلال تنويع مصادر الحصول على السلع والمواد الغذائية، وترشيد الاستهلاك، وتوفير مخزون استراتيجي لأوقات الأزمات. أما على المدى البعيد لجأت بعض الدول لإعادة دعم الاستثمار في قطاع الإنتاج الزراعي، وتقديم الدعم لمجال البحث العلمي في هذا القطاع، وإن كانت بعض الدول قد اتبعت هذه السياسة من قبل الأزمة الروسية الأوكرانية وخير مثال على ذلك هو السياسة المصرية التي اتخذت قرارات استصلاح مليون ونص فدان زراعي وإنشاء الدلتا الجديدة، وإعادة إحياء مشروع توشكى، ودعم قطاعات الإنتاج الغذائي سواء الزراعي أو الصناعي سعيًا منها لتحقيق أمنها الغذائي، والأردن أيضاً سعت منذ بداية الأزمة إلى توسيع استرتيجيتها الزراعية، ولكن هناك مشكلة شح المياه التي تواجه الأردن في الآونة الأخيرة، كانت عائق مباشر في تطبيق هذة الاستراتيجية.

توصلت الدراسة إلى أن أوضاع الزراعة والغذاء في العالم العربي وصل إلى مرحلة حرجة، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما

والغذائية خصوصاً، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والقفزة النوعية في الدخول الفردية في بعض الدول العربية (النفطية منها)، بالإضافة إلى نقص إمدادات سلاسل الغذاء كإحدى تداعيات الحرب بأوكرانيا ودخول العالم في موجة جديدة من التضخم أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، فضلا عن تقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية، وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز. وادى هذا بدوره الي مواجهة عدة دول عربية صعوبات في تأمين الأمن الغذائي لشعوبها وعجز في إنتاج الغذاء، وبالتالي تدني نسبة الاكتفاء الذاتي من الموارد الغذائية الرئيسية بالدول العربية، في وقت يعاني الاقتصاد العالمي من تأثيرات كارثية لجائحة كورونا. مما يعرضها للمخاطر التي تهدد أمنها الاقتصادي والسياسي. وهو ما أكدته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو"، في أحدث تقرير لها، معلنة ارتفاع المعيار القياسي لأسعار الأغذية العالمية إلى أعلى مستوى، لافتة إلى أن أسعار الغذاء بلغت أعلى مستوياتها منذ بدء تسجيلها قبل 60 عاما، بحسب المؤشر الذي قفز قرابة 13 % في مارس 2022، بعد ارتفاع إلى مستوى غير مسبوق في فبراير. 2022 يأتي ذلك بعد شهور قليلة من تحذير المنظمة من أن آثار جائحة كورونا في الأمن الغذائي العالمي ستكون طويلة الأمد، داعية إلى تغييرات جذرية في أنظمة الأغذية الزراعية في المنطقة العربية لتوفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع حيث يستمر الجوع في العالم العربي بالارتفاع، مع زيادة بنسبة 91.1 % منذ عام 2000. (ابو طالب,2022).

وختامًا، يبقى موضوع الأمن الوطني ومنه الأمن الغذائي في الوطن يمثل أكبر تهديد لصانعي القرار في الوطن العربي. هنا لا بد في ظل الأوضاع الحالية، وما يشهده العالم من متغيرات تتطلب من قادة الدول العربية إعادة ترتيب الأوراق والنظر في السياسات الحالية والمستقبلية لإدراج مفهوم الأمن الغذائي في الإستراتيجيات الأمنية باعتباره أحد مكونات الأمن القومي التي لا تقل أهمية عن كافة مكونات الأمن القومي من أمنية، وعسكرية، واقتصادية، ودعم كل السبل لدعم الأمن القومي العربي بجميع جوانبه، الاقتصادية، السياسية و الأمنية وإعداد الدراسات المستقبلية المستفيضة لمواكبة كل أنواع التطور العلمي بشتى صورة والاستعانة في المراكز الأكاديمية من جامعات ومراكز أبحاث لتعزيز دور التكنولوجيا في تحقيق الأمن القومي العربي وتدريب الكوادر البشرية العاملة في المجالات ذات الصلة. (ابو طالب,2022).

التوصيات

وبناءً على المعطيات المذكورة سابقاً فإن الأزمة الروسية الأوكرانية تمثل تهديدا جديا ووجوديا ومباشرا للأمن الغذائي والقومي العربي يستدعي حلولا عاجلة لتقليل تبعات هذه الأزمة إلى حدها الأدنى، وأخرى طويلة الأمد لتفادي تكرار آثارها، لذا فإن الدراسة توصي بما يلي:

- إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي العربي وتضمين الأمن الغذائي باعتباره أحد مكوناته، وإعادة الاعتبار لمفهوم الأمن الغذائي العربي والذي طالما كان الحديث عنه يعد من باب الرفاهية، أو من باب الشكليات أو المؤجلات في جدول أعمال اجتماعات بعض المنظمات والهيئات العربية، وإلى أن يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي لكل الدول العربية من الغذاء عبر رفع معدلات الإنتاج المحلي والتوسع في زراعة المحاصيل الرئيسية، فلا مناص من العودة مرة أخرى لكن بإرادة حقيقية وجدية ونظرة مستقبلية، لدراسة إمكانيات وفرص التكامل الغذائي العربي من أجل تعزيز الأمن الغذائي لكافة دول المنطقة، عبر الاستثمار في مشروعات زراعية عربية مشتركة، وذلك في ظل وجود فوائض مالية عربية ضخمة وأراضي عربية شاسعة قابلة للزراعة على امتداد الوطن العربي، وموارد وتجارب عربية متميزة في مجالات عدة ترتبط بشكل أو بآخر بعملية إنتاج الغذاء ولا ينقصها فقط سوى التكامل.

- الاستعداد بحزمة من السياسات لتحمل ومواجهة تبعات الارتفاع العالمي الحالي والمتوقع لأسعار الحاصلات الزراعية الرئيسية وكذلك الوقود، في ظل توقع منظمة "الفاو" ارتفاع مؤشر أسعار المواد الغذائية من 8 بالمئة إلى 20 بالمئة أعلى من مستواها الحالي، وأخيرا لا بد للدول العربية من ضرورة تنويع مصادر استيراد الغذاء، لا سيما القمح، واعتباره لا يقل أهمية عن تنويع مصادر السلاح.

- التعاون والتكامل فيما بين الدول العربية وتوثيق جهودا للحفاظ على أمنها القومي، وتوثيق جهودها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وتلخيصًا لما تقدم، نستطيع القول لم تعد قضية الأمن الغذائي العربي رفاهية، بل أصبحت من أكثر التهديدات إلحاحًا وفتكًا للأمن الاقتصادي والسياسي العربي، خاصة بعد جائحة كورونا والصراع في أوكرانيا. ولا يمكن تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي في العالم العربي من دون حلول وطنية وعمل عربي موحد وفعال ذو رؤية استراتيجية لتحقيق الأهداف الوطنية العربية في الغذاء والتغذية.

المصادروالمراجع

القرآن الكريم..

ابن منظور، م. (2008). *لسان العرب*. القاهرة: دار المعارف.

الهيتي، ن. (2022). التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على الدول العربية: 3 طرق لتحقيق الأمن الغذائي الخليجي: الإنتاج والواردات والاستثمار الزراعي في الخليج، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث.

أمين، ن. (2015). حماية *الأمن القومي للدولة في ظل القواعد الدولية لحقوق الأنسان*. (ط1). لبنان: دار دجلة للطباعة والنشر والتوزيع.

السبيطلي، م.(2022). *التداعيات الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية الأوكرانية في إفريقيا*. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.

عاطف، أ. (2023). *الحرب الروسية – الأوكرانية : عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية*. القاهرة: المستقبل للنشر.

رفعت، س. (2022). *مابعد أوكرانيا أسرار ووثائق عن الحرب الأوكرانية الروسية*. القاهرة: دار الفكر للنشر والتوزيع.

البرصان، أ. (2022): *التحولات والصراعات الدولية والأمن القومي العربي: دراسة حالة الحرب الروسية - الأوكرانية والتوتر الصيني – الأمريكي. مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن*، (26)، 100.

أبو طالب، ح. (2022). انعكاسات أزمة أوكرانيا على الشرق الأوسط. *مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة*، 288(57).

القاق، ع. (2015). *النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية خالل الفترة (1945-2014). رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق االوسط، عمان الاردن.

أبو حمور، أ. (2022). تداعيات التحولات والصراعات الدولية على الأمن الغذائي في العالم العربي: دراسة حالة حرب روسيا وأوكرانيا. *مجلة دراسات الشرق الأوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن*، 26(100).

الخلايله، ن. (2021). *نظرية أالمن القومي العربي ومظاهر عجزها في السياسات العربية: دراسة نقدية تحليلية. رسالة ماجستير*، جامعة الشرق الأوسط.

النجو، و. (2022). *التنافس الأمريكي-الروسي في منطقة شرق المتوسط وانعكاساته على الأمن القومي العربي.مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العراق*، 16(53).

بوقرين عبد الحليم، ق. (2022). الأمن السيبراني والمضامين المفاهيمية المرتبطة به. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*، 5(2).

بولعراس، ف. (2022). تداعيات الأزمة الأوكرانية على مستقبل أوروبا. *مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة*.

بنان، ط. (2022). حرب روسيا على أوكرانيا شرارة الحرب العالمية الثالثة على جهة أوروبا: انحسار توازن الرعب.. وعودة نظام توازن القوى. *مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الامارات*، 23(177).

تقرير عن "تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي تحديات تواجه الدول العربية في تأمين حاجاتها من الحبوب والطحين والخبز"، اتحاد المصارف العربية، العدد 496، مارس2022. https://2u.pw/2a7Zm

حسن، أ. (2022). أهداف ومصالح العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. *مجلة السياسة الدولية*، 57(228).

صابر، ع. (2022). الأزمة الروسية الأوكرانية: الأسباب والتداعيات. *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 35(4)، 79-98.

العامري، ع. (1993). *إدارة الأزمات في عالم متغير*. القاهرة: مؤسسة الأهرام.

عبد الله، أ. (2022). الصراع الأمريكي الروسي وفتيل الأزمة الأوكرانية: كيف سينتهي الصراع؟. *مجلة آفاق السياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة*، 84(12).

عبد الصادق، ع. (2022). الإرهاب السيبراني والأمن القومي في بيئة متغيرة. *مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة*.

عاشور، ف. (2017). الأمن القومي العربي: التحديات وسبل المواجهة. *مجلة حوليه، جامعة بني سويف*، 6(1).

كمال، أ. (2022). تأثير الحرب الأوكرانية على مناحي الحياة في الدول العربية: أهمية وضع خطط لتلبية متطلبات الصناعة للأسواق العربية من المنتجات البترولية. *مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الامارات*، 21(178).

عوني، م. (2022): *تداعيات الأزمة الأوكرانية: تعظيم مكانة مصر الجيواستراتيجية. مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة*، 8(67).

الغزاوي، ق. (2019). العالم العربي والمحيط الإقليمي والدولي والمتغيرات الجديدة. *شؤون عربية*، 180.

القضاة، ه. (2023). *الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي*. عمان: دار ورد للنشروالتوزيع.

حسن، ح. (2023). روسيا تتفوق إلكترونياً في حرب أوكرانيا، الإمارات اليوم، 9 يناير 2023، https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2023-01-09-1.1706317.

الجميلي، غ. (2022), تداعيات الأزمة في أوكرانيا على القوى العالمية: المنطقة العربية مطالبة بإدراك المتغيرات وعدم التعجل تجنبا لتصفية السحابات. *مجلة آراء حول الخليج، الامارات*، 174 (12).

مجموعة مؤلفين.(2023). *الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي*. المركز العربي للابحاث.ISBN.9786144455371 .

أحمد يوسف محمد عبد النبي,(2023), مفهوم توازن القوى فى العلاقات الدولية,10.21608/NSAS.2023.283589 مجلة الامن القومي والاستراتيجي, القاهرة. العدد 1.

اتحاد المصارف العربية. (الدراسات والابحاث والتقارير) العدد 496 - آذار/مارس 2022.

References

Anthlny,Giddens(2017): Nation States and Violence" in Walter W.Powel and Richard Robbins (eds), Conflict and Consensus (New York: The Free Press, p190

Arnold Wolfers, (2020): Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press, P.150

George,Sehwar Zenberger (2016): Power Politics: A Study of World of Society (London:Stevens & Sons Limited,p101